

بسم الله الرحمن الرحيم وبينت عليهم وعلى كل من هو حسبا وكريما  
 فأيد منقوله من اعلام الموقعين لشمس الدين القمي رحمه الله  
 في بيان صحة طواف الحائض للعذر قال رحمه الله تعالى فصل  
 المثال السادس أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الحائض من الطواف بالبيت  
 حتى تطهر فظن من ظن أن هذا حكم عام في جميع الأحوال والأركان وله  
 يفرق بين حال القدرة والعجز ولا بين زمن الامكان والاحسان لها حتى  
 تطهر فتطوف فيه وبين الزمن الذي لا يمكن فيه ذلك وتساك بظاهر  
 النص وراى منافاة الحيز للطواف كخافات للصلاة والصيام ونا  
 زعهم في ذلك فربما أحدهما صحوا الطواف مع الحيض ولم يحلوا  
 ما نفاحي صحبه بل جعلوا الطهارة واجبة بخبر بالدم ويصح الطواف  
 بدونها كما يقول أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في أحد الروايتين عنه  
 وهي أنها عند وهو لا يجوز له جعلوا ارتباط الطهارة بالطواف كما ارتباطها  
 بالصلاة وارتباط الشرط بالمشروط بل جعلوا لها واجبة كما  
 كما ارتباط واجبات الحج بدمية فلهذا مع الاطلاق ما يجبرها الدم  
 والفرق الثاني جعلوا وجوب الطهارة للطواف واشترطوا بها  
 لوجوب السترة واشترطوا بمنزلة سائر الشرط ~~للصلاة~~  
 للصلاة وواجبها التي تجب وتشرط مع القدرة وتسقط مع  
 العجز فالواو ليس اشتراط الطهارة للطواف ووجوبها لأعضه  
 من اشتراطها للصلاة فاذا سقط العجز عنها فسقط بها بالعجز



ندم